الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة
٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

التنافس والتحدى لتوفير الأمن الغذائى

ورقه مقدمة من
دكتور / مجدى العزبى

التنافس والتحدى لتوفير الأمن الغذائى

مقدمه :

من بين أهم المعالم المميزه للتطور الاقتصادى والاجتماعى فى العصر الحديث برزت سمتان هما التكنولوجيا والدراسات المستقبليه ولقد كان من أخطر ما واجهته مصر فى العقود الأخيره من القرن العشرين هو التخلف فى كلا المجالين . فبالنسبة للتكنولوجيا إنفصل البحث العلمى عن المشاكل العلمية التى تواجه البيئه المصرية ، أما فيما يختص بالدراسات المستقبلية فإن أهم ما يقال فى هذا الشأن هو إهمال مصر لهذا النوع من الدراسات عند بدء التخطيط الاقتصادى وكان هو السبب الرئيسى لما نواجهه اليوم من مشكلات وأزمات وفى مقدمتها مشكلة الغذاء .

وقد أثارت مشكلة الغذاء الإنتباه حيث احتلت أولوية خاصة بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها تعتبر التحدى الحقيقى الذى يواجه مصر ، وتكمن خطورة قضية الغذاء فى إرتباطها بمصير الإنسان فهى بذلك قضيه اجتماعية وأمنية قبل أن تكون قضية اقتصادية حيث أن توفير الغذاء يساعد على إستتباب الأمن والاستقرار فالتنمية الزراعية تؤدى إلى زيادة الدخل القومى وتقوى الاقتصاد القومى وتقلل من الاعتماد على الاستيراد .

إن تحقيق الأمن الغذائى يرتبط بتحقيق الأمن القومى فى كلا المجالين الداخلى والخارجى والمتمثل فى الاستقلال السياسى والاقتصادى لأن من يملك قوت يومه فأنه يملك قرار غده .

المشكلة وأسبابها

تتبلور مشكلة الغذاء فى مصر فى جانبين هما :

١- الفجوة الغذائية ، وتتمثل فى تناقص معدلات الاكتفاء الذاتى نتيجة لزيادة الاستهلاك المحلى بمعدلات فاقت زيادة الإنتاج ونتيجة لذلك أصبح الاعتماد على الاستيراد الغذائى سمة من سمات الاقتصاد المصرى فى الآونة الأخيرة مما كان له الآثار السيئة على ميزان المدفوعات ومسار خطط التنمية وزيادة التضخم هذا بجانب الآثار السياسية التى يمكن أن تمارسها الدول المصدرة للغذاء على الدول المستورده مثل استخدام القمح كسلاح سياسى واقتصادى .

٢- الفجوة التغذوية ، وتتمثل فى سوء التغذية الناجم عن نقص البيروتين الحيوانى فى غذاء الفرد وتركز المصدر الرئيسى للطاقة فى المصادر النباتية وخاصة الحبوب .

أما عن أسباب المشكلة فترجع الى :
أولاً : قصور جانب العرض (الإنتاج) ويمكن إرجاعه إلى :

١- أوضاع تكنولوجية تتعلق باستخدام الموارد الزراعية وهى :
أ - تناقص الرقعة المزروعة بسبب الزحف العمرانى مع تناقص درجة خصوبة الأرض نتيجة لتجريفها وزيادة تكلفة الإنتاج الزراعى نتيجة لاحتياجها الى أسمده لتعويض نقص الخصوبة .
ب - تفتيت الملكية الزراعية وزيادة الحيازات الصغيرة أدى إلى إعاقة الميكنة الزراعية .
جـ - قصور سياسة التركيب المحصولى فضلاً عن قصور فى الإنتاجية الغذائية لمعظم المحاصيل الغذائية بسبب عدم استخدام الأساليب العلمية .
د - سوء حالة الرى والصرف وعدم احتساب الماء كعامل من عوامل التكلفة .

٢- أوضاع اجتماعية واقتصادية وهى :
أ - تخلف الريف نتيجة غياب الرؤية الحقيقية لدور القرية فى الإنتاج .
ب - هجرة الأيدى العاملة من القرية إلى المدينة أو إلى الخارج أدى الى إرتفاع أجر العامل الزراعى وبالتالى ارتفعت تكلفة الإنتاج .
جـ - عدم الأخذ بأسلوب التنمية الريفية الشاملة للنهوض بالإنتاج الزراعى .

٣ - أوضاع مرتبطة باستراتيجيات التنمية وهى :
أ - عجز استراتيجية التنمية عن وضع تصور واضح لأهمية التنمية الزراعية يمكن الوصول إليه عن طريق سياسات وخطط وبرامج محددة .
ب - التضارب بين السياسات المحصولية داخل القطاع الواحد .
جـ - عجز برامج التوسع الأفقى والرأسى عن مقابلة الزيادة فى عدد السكان .
د - عدم وضوح الرؤية والتضارب المستمر لسياسات التصرف فى الأراضى الجديدة مع قصور الاستثمارات المخصصة للوفاء بمتطلبات برامج الإنتاج فى هذه الأراضى .
هـ - عجز السياسات الصناعية عن المساهمة الجادة فى تطوير وتحديث الزراعة وتنمية الإنتاج الزراعى الصناعى حيث أن الصناعة المتطورة هى أساس الزراعة المتطورة .

ثانياً : زيادة الاستهلاك (الطلب) ويمكن إرجاعة إلى :
١- الزيادة الكبيرة فى عدد السكان أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية .
٢- زيادة متوسط دخل الفرد أدى إلى زيادة الاستهلاك خاصة على البروتين الحيوانى .
٣- تخلف العادات والتقاليد وما يتبعه من زيادة فى الاستهلاك .
٤- زيادة الفاقد فى المنتجات الغذائية سواء الناتج من سوء الإنتاج أو سوء الاستخدام .

٥- زيادة القوة الشرائية لبعض طبقات المجتمع وظهور منتجات غذائية كمالية أدى إلى تشويه أنماط الاستهلاك .

وهكذا نجد أنه نتيجة لزيادة الاستهلاك الغذائى بصورة كبيرة مع عدم ملاحقة الزيادة فى الإنتاج لاستيعاب الزيادة فى الطلب على الغذاء أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية مما يتطلب وضع استراتيجية للأمن الغذائى تضمن توافر الغذاء فى المدى القريب والبعيد بما يكفل الحفاظ على الأمن القومى ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاث محاور هى :

١- سياسات خاصة بتنمية الإنتاج النباتى والحيوانى .
٢- سياسات للحد من الاستهلاك الغذائى وتعديل أنماطه .
٣- سياسات تختص بأسلوب التعاون والتكامل الأقليمى .

توصيات ومقترحات

أولاً : التأثير على جانب العرض (الإنتاج) :

١- التوسع الأفقى ..
أ - زيادة رقعة الأرض المزروعة .
ب - الحفاظ على صلاحية الأرض المستصلحة والمستزرعة ورفع إنتاجيتها .
جـ - استغلال طرق الرى الحديثة وخاصة الرى بالتنقيط .
د - استغلال الأراضى المستصلحة الجديدة فى محاصيل غير نمطية ذات عائد استثمارى عالى مثل الخضر والفاكهة .

٢- التوسع الرأسى ..
أ - التوسع فى زراعة أصناف من المحاصيل ذات الإنتاجية المرتفعة واستنباط سلالات ذات خواص أفضل .
ب - استخدام أسلوب كفء لتوزيع الموارد فى ظل تخصيص أقليمى مناسب .
جـ - اتباع أسلوب التكثيف الزراعى لتحقيق زيادة المساحات المنزرعة خلال العام الزراعى (محاصيل عمرها أقصر - نظام التحميل الزراعى) .
د - استخدام الميكنة الزراعية .

٣ - الاهتمام بأساليب الرى الحديثة وميكنتها ونشر الوعى والإرشاد وكذا الاهتمام بعمليات الصرف سواء بإنشاء مصارف جديدة أو ترميم وتحديد المصارف القديمة .

٤- التصدى بجدية لتجريف الأرض الزراعية وإيجاد بدائل للطوب الأحمر .

٥- التصدى لظاهرة الزحف العمرانى بإنشاء مدن جديدة فى الأراضى الصحراوية والتوسع الرأسى فى عملية الأسكان .

٦- التنسيق بين الوزارات المعنية لتفادى التناقض فى الخطط الزراعية وتوصى بإنشاء مجلس أعلى للأمن الغذائى يضم وزارات الزراعة والتموين والرى واستصلاح الأراضى وأى وزارات أخرى يكون لها دور فى هذه العملية .

٧- زيادة الإنتاج الحيوانى من اللحوم الحمراء والإنتاج الداجن والإنتاج السمكى .

ثانياً : التأثير على جانب الطلب (الاستهلاك)

١- ترشيد الاستهلاك ..

أ - العمل على تعديل وتصحيح النظام السعرى تدريجياً بحيث يعكس القيمة الحقيقية للسلع الغذائية .

ب - قصر الدعم على السلع القومية وتحويله إلى دعم نقدى لأصحاب الدخول المحدودة .

جـ - امتصاص جزء من القوى الشرائية بإيجاد طرق إدخارية وفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول العالية .

د - الحد من السلع الغذائية الكمالية .

٢- تعديل أنماط الاستهلاك السائدة ..

أ - التنسبق بين سياسة الدولة وسياسة الاعلان والدعاية الخاصة بالغذاء .

ب - العمل على تحويل أنماط الاستهلاك وتحويلها الى أنماط أخرى .

جـ - زيادة الوعى بتغيير العادات والتقاليد التى تؤدى الى زيادة الاستهلاك .

ثالثاً : اسلوب التعاون والتكامل الأقليمى مع الدول العربية :

ان اتباع سياسة الاكتفاء الذاتى الكامل أمر مستحيل حتى بالنسبه لاكبر الدول وعلى الجانب الآخر فإن انتهاج سياسة التخصص قد تضع الدولة تحت ضغوط سياسيه واقتصادية لذا فإن الاسلوب الواقعى هو سياسة الإكتفاء الذاتى الجزئى بالتعاون مع دول أخرى اقليميه بما يحقق متطلبات الأمن وتوفير مخزون استراتيجى لتشغيل الصناعات التى تعتمد على المنتجات الزراعية ويمكن تحقيق ذلك بخلق تكامل وتعاون مع الدول العربية وذلك بالاتى :

١- اجراء حصر شامل ودقيق لكافة الموارد الزراعية المتاحه فى الدول العربية واجراء دراسة علمية لمعرفة مكونات البيان الاقتصادى والزراعى فى كل دولة .

٢- وضع تنظيم يتمشى مع مبدأ التخصص الزراعى وفقا للمزايا النسبيه مثل تركيز محصول معين في القطر الذى يجود فيه .

٣- اجراء تنسيق كامل لخطط التنميه علي مستوى الانتاج والتسويق .

٤- اعطاء أهميه للصناعات الزراعيه للاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحه لتقليل الاعتماد على استيراد الغذاء المصنع خارج الوطن العربى .

٥- تبادل الخبرات الفنيه والادارية فى كافة المجالات .

٦- وضع خطة للتكامل الزراعى علي اساس تنسيق السياسات الزراعية وتوفير التمويل اللازم لها وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية والفنيه لكافة المشروعات .

٧- تعديل التشريعات والقوانين التى تعيق تحقيق التعاون .

٨- العمل على زيادة الانتاج وتكوين احتياطيات استراتيجية من الموارد الأساسية .

٩- استكمال مشروعات الرى وخاصة مع السودان .